

شؤون وشجون طرطوس باهتمام لجنة وزارية

وزير النقل: نحتاج مبادرات واقتراح حلول لنتخذ القرارات الصائبة

طرطوس- هيثم يحيى محمد

قضايا عديدة أغلبها يحتاج لقرارات حكومية مركزية طرحتها فعاليات طرطوس أمام لجنة المتابعة الوزارية المكلفة بمتابعة مشاريع طرطوس التي التقتها ظهر أمس ولمدة أربع ساعات ونصف الساعة في قاعة مجلس المحافظة.

وعان من أبرز هذه القضايا التي تحتاج لحلول إزالة الشبوع في سهل عكار والواجهة الشرقية للكورنيش البحري والبالغ الذي يعيق إقامة مشاريع تنموية والشروط التعجيزية لمنح القروض والأماك البحرية ومشاريع الجامعة وشارع ٨ آذار والسكن الشبابي في مرحلته الثانية وإقامة معلم تصنع التبغ وآخر لإنتاج المياه المعدنية ومحطات معالجة الصرف الصحي المباشر بها والمقبرة ومناطق المخالفات ومنطقة الأحلام.

وسواء واقع الطرق والشوارع والأسواق الشعبية ومنع تعيين أي عامل مهما كان ضرورياً للعمل والإنتاج وخط الجر الثالث



للعنازة والقدموس وأزمة النقل العام ومستلزمات الإنتاج الزراعي من سماد وغيره والطرق الزراعية والمسجمة البحرية ومعمل دواء «فينيقيا» وقروض الشهداء وعمل السمكت طرطوس والمعانة المتعلقة بآزمات المازوت والكهرباء والغاز ومشفى

والقضايا المطروحة، مشيراً إلى أهمية المبادرات واقتراح الحلول المناسبة مع الأسباب الموجبة لביصار إلى اتخاذ القرارات وفق الإمكانيات والأولويات خاصة ما يتعلق بالجامعة والصرف الصحي ومستلزمات الإنتاج والطرق الزراعية والحراجية وتعديل بعض القوانين والبيانات. وكان المحافظ صفوان أبو سعدي قد استعرض المصوفاة التنفيذية لكل المشاريع التي أقرها الفريق الحكومي الذي زار المحافظة في نيسان ٢٠١٧ ونسب التنفيذ في كل منها مشيراً إلى إنجاز ١٧ مشروعاً بشكل كامل، مبيناً أن العديد من المشاريع بحاجة إلى قرارات مركزية للمعالجة. كما ذكر أمين فرع حزب البعث محمد حسين بعض المشاريع التي تتطلب المعالجة المركزية علماً أنها لا تحتاج إلى اعتمادات مالية.

خزينة والمشاريع الخاصة المتعثرة.. الخ. رئيس لجنة المتابعة وزير النقل زهير خزييم بين في معرض رده على الطروحات أن اللجنة ستكمل ما بدأته اللجنة السابقة وفق منهاج عمل جديد بالتعاون مع المحافظة وصولاً لتسريع وتيرة

العمل ووضع المشاريع التي تنفذ خدمة المواطنين ومعالجة القضايا المتعلقة بعمل الوزارات المتعددة. المديرين والمعاونين خلال العطلة وتوخي كل وسائل الحيطة والحذر والحفاظ على أعلى مستويات الجاهزية وبما يكل مصالح المواطنين.

القيطرة متيقظة لمن يبني المخالفات في العطلة... وتحذره: التوقيف بانتظاركم

القنيطرة - خالد خالد

شدد محافظ القنيطرة عبد الحليم خليل على جميع الوحدات الإدارية على أرض المحافظة وجمعيات ريف دمشق ودرعا بضرورة تكليف ورشات هدم مكانية ومناوئة على مدار الساعة خلال عطلة عيد الميلاد ورأس السنة.

كما تم تكليف عناصر مراقبة على مدار الساعة لمراقبة مخالفات البناء والإبلاغ عنها بشكل فوري، منوماً

بضرورة تكليف عناصر مراقبة في الجبال البيوتونية وعلى مداخل التجمعات والبلديات والقرى لمراقبة حركة آلات البناء (جبالات، مضخات، سيارات شاحنة.... وغيرها) واتخاذ الإجراءات القانونية وحجز الآليات في حال عدم حصولها على رخصة أو موافقة خطية من الوحدة الإدارية.

وأكد محافظ القنيطرة على تكليف ورشة الهدم المركزية برئاسة قائد الشرطة أو من يفوضه بإزالة مخالفات البناء ومنع محاولة إبادة أي مخالفة والإيعاز

للجهات المعنية لتقديم المؤازرة المطلوبة لورشة الهدم المركزية لمنع حدوث ممانعة عند إزالة أي مخالفة، ووجه باتخاذ كل الإجراءات القانونية بحق مرتكبي المخالفات وتوقيفهم عملاً بأحكام المرسوم ٤٠ لعام ٢٠١٢ وتحريك الدعوة العامة بحقهم. وحمل خليل الوحدات الإدارية والعناصر المسؤولة عن مراقبة مخالفات البناء وورشات الهدم كامل المسؤولية عن أي تقصير في إزالة المخالفات المرتكبة ضمن نطاق عملها وتتخذ الإجراءات القانونية بحقهم عملاً

بمناطق عملها، وتتخذ الإجراءات القانونية بحقهم، عملاً بأحكام المرسوم ٤٠ لعام ٢٠١٢ وتعليماته التنفيذية.

هدم ٤٠٠ مخالفة

وعن حملة إزالة مخالفات البناء المستمرة بمدينة حماة، بين رئيس مجلسها عدنان الطيار، أن حملة إزالة المخالفات بمشاع النصارية وغيره من أحياء حماة - وعددها ٤٤ حياً إضافة للمشاعات - مستمرة وبوتيرة عالية، وتشترك بها عدة دوائر ومؤسسات خدمية بالياتها، وهي الخدمات الفنية والموارد المائية والطرق والجسور، لتطبيق للمرسوم ٤٠ لعام ٢٠١٢.

وأوضح الطيار أن هذه المخالفات تم تشييدها على أراض زراعية ومن دون تراخيص، وبلغ عدد المخالفات التي تم تنفيذ ضوابطها وإحالتها إلى القضاء ٥١٠ خلال العام الحالي، كما تم تنفيذ قرارات الهدم ٤٠٠ مخالفة منها بشكل فعلي، وهي في معظمها مبان غير مأمولة، فيما تم الترتيب بهدم المباني المأمولة جزئياً أو كلياً.



هدية الأعياد



من يضبط أجور أطباء الأسنان... ضمائرهم

نقيب أطباء الأسنان لـ«الوطن»: بإمكان الطبيب

والمريض تنظيم عقد يوثق الأجر بينهما أثناء العلاج

١٨ ألف طبيب أسنان في سورية وقسم كبير ممن هاجروا عاد



محمد منار حميجو

وكذلك تقنية العمل وبالتالي يمكن وضع تعرفه حول أجور الطبيب من دون المواد، لأنه في أي اختصاص يختلف سعر المواد لأن كلاً منها لها سعرها الخاص ومن الممكن أن يكون سعر بعضها مضاعف عن غيرها. والباشا أشار إلى أنه تم التواصل مع وزير الصحة السابق حول موضوع التعرفة السنوية، مضيفاً: حاولنا في الدورة السابقة رفعها لكن لم نجد أي تجاوب رغم كل التغيرات التي حدثت في البلد، مبيناً أنه تم الكثير من المؤتمرات واللقاءات مع وزير الصحة السابق الفصل بين أجر اليد والعمالة وأجور المواد فكانت الإجابة: إن الطرف لا يسمح لنا برفع التسعيرة.

ولفت الباشا إلى أن هناك فوارق شاسعة بين نوع ونوع في أجور أسعار الخاير، مضيفاً: وبالتالي لا يمكن أن أضغ ضابطاً معيناً، والضابط الأساسي الذي يضبط الطبيب في عيادته ضميره ورقابة النقابة عليه في حال وردت شكوى إليها. وفيما يتعلق بموضوع زيادة رواتب الأطباء

والمقاعد أكد الباشا أن النقابة تمنح على راتب تقاعدي حالياً من دون أن يذكر الرقم، موضحاً أنه يتم وضعه حسب الإمكانيات الموجودة وحسب الوارد الموجود في خزينة القطاع والاستثمارات، معرباً عن أمه أن يكون هناك واردات في السنوات القادمة حتى تتمكن النقابة من رفع رواتب المتقاعدين، لافتاً إلى أن هناك أكثر من مشروع لطرحه على الاستثمار لزيادة اعتمادات النقابة. وفيما يتعلق بعودة الأطباء إلى مناطقهم المحررة أوضح الباشا أن عودة أي طبيب مرتبطة بتوافر الخدمات، ففي حال كانت موجودة سوف يعود أهل المنطقة وبالتالي يعود الطبيب مع عودة الأهالي.

ولفت الباشا إلى أن قسماً من الأطباء هاجر إلى خارج البلاد والنسبة هي أقل ١ من عشرة والموجودون في سورية نحو ١٨ ألف طبيب، مؤكداً أن قسماً كبيراً من الأطباء الذين هاجروا إلى خارج البلد عاد بعد عودة الأمان لمناطقهم.

نقص في أعلاف القنيطرة...

والسبب أن السائقين

لا ينقلونها لتدني أجورهم

القنيطرة - خالد خالد

أكدت مذكرة لفرع أعلاف القنيطرة موجهة للمحافظة عزوف السائقين عن إيصال المواد العلفية للقنيطرة.

وأشارت المذكرة إلى عدم توافر مصادر إنتاج المواد العلفية على أرض محافظة القنيطرة والاعتماد الكلي على استيراد احتياجات الثروة الحيوانية من المواد العلفية في المحافظة من مصادر الإنتاج في المحافظات «معامل أعلاف - مطاحن - صوامع - مستودعات تخزين للمواد العلفية»، لافتة إلى أن عزوف السائقين في الوقت الحالي عن نقل المواد العلفية من مصادر الإنتاج في المحافظات إلى محافظة القنيطرة بحجة انخفاض أجور النقل وعدم تغطية المازوت المخصص للسيارات العائدة لهم.

ولفتت المذكرة إلى أنه تم سابقاً تعديل أجور نقل المواد العلفية بنسبة زيادة ١٥ بالمئة عن الأجور السابقة حرصاً على عدم توقف الشحن وذلك بموجب محضر اتفاق مع مكتب نقل البضائع بدمشق وريفها لعدم وجود مكتب لنقل البضائع على أرض محافظة القنيطرة.

وطلب الفرع في مذكرته إلى المحافظ الموافقة على تزويد السيارات الناقلة للمواد العلفية من مصادر الإنتاج في المحافظات إلى محافظة القنيطرة بمادة المازوت حرصاً على عدم توقف شحن المواد العلفية إلى محافظة القنيطرة وتأمين احتياجات الثروة الحيوانية في المحافظات من المواد العلفية، علماً أن محافظتي درعا والسويداء منحتا السائقين كمية ٤٠ ليتراً للآليات الناقلة للمواد العلفية بموجب موافقة لجنة المحرقات الفرعية. عضو المكتب التنفيذي المختص فرج صفر أكد أن جميع السيارات تم استصدار بطاقة الترخيص لها وتمت زيادة مخصصات الآليات التي يتم نقل مواد أساسية من وزارة النفط بما يتناسب مع عدد السفرات بغية تأمين المحافظات بهذه المواد، موضحاً أنه لا يتم حالياً تزويد أي آلية بمادة المازوت من دون بطاقة إلكترونية بغية الوصول إلى أمتعة شاملة لتزويد الآليات بالبحرورات، كما تمت زيادة أجور نقل المواد العلفية لإعطاء حافز لهذه الآليات لنقل المواد العلفية إلى المحافظات. واقترح صفر قيام فرع أعلاف القنيطرة بإيجاد طرق مناسبة لتأمين هذه الآليات من دون الحاجة لإعطاء مادة المازوت للآليات من دون بطاقة إلكترونية، الأمر الذي يساهم في قيام أصحاب هذه الآليات ببيع المازوت المستخر من دون بطاقة بالسوق السوداء، وإعلام المحافظة بالطرق المتبعة من مديريات الأعلاف في المحافظات الأخرى لتأمين هذه الآليات وما المستند المعتمد عليه في تزويد هذه الآليات بمادة المازوت من دون بطاقة إن وجدت مثل هذه الحالات؟